صَدَّام حسين

الثَّوْرَة والمَرْأة



منظمة الطليعة العربية في تونس
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
لا تراجع بل خطوة الى الامام

منشورات الطليعة 1987

صَدَّام حسين

الثَّورَة والمَرأة

- المرأة نصف المجتمع
- نظرة متوازنة وتجّنب ميلين خاطئين
- نحن لا نخاف ولكن يجب أن نحسب
- يجب أن تتقدّم الثورة بصيغ محسوبة
- هكذا ننظر الى المرأة ودورها التاريخي

المرأة نصف المجتمع

كلمة الرفيق صدام حسين

في المؤتمر الثالث للاتحاد العام لنساء العراق بتاريخ ١٧/نيسان/١٩٧١

ايتها الاخوات :

ان مؤتمركن حدث بارز في حياة شعبنا وبلادنا ، فطيلة سنوات عديدة قبل الثورة كان للتنظيم النسوي واجبات نضالية واطارات خاصة للنضال ، شاركت المرأة فيها الرجل في النشاطات السياسية والاجتماعية . ولم يتوفر الاطار القادر على استيعاب ارادة الملايين من النساء العراقيات والتعبير عنها ، وحشد طاقتهن في الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية ، وفي سبيل الحرية والحياة الافضل .

وقد توفرت الظروف الموضوعية لبناء المنظمات الاجتماعية في ظل الثورة التي قادها حزبنا ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، فقامت منظمتهن ، (الاتحاد العام لنساء العراق) . الى جانب منظمات الطلبة والعمال والفلاحين والمهنيين ، والاطباء والادباء .

ان المرأة في بلادنا ، رغم ظروف التخلف التي عطلت الكثير من طاقاتها . قد لعبت ، وبحق دورا بارزا ومشرفا في الكفاح الذي خاضه شعبنا

للتحرر من الاستعمار ، وللتخلص من الانظمة الرجعية والدكتاتورية . ومن اجل الاهداف القومية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

ففي ثورة العشرين ، التي كانت رد الشعب على الاحتلال الاستعماري البريطاني ، وفي الانتفاضات الشعبية ضد المعاهدات والاحلاف الاستعمارية . وضد الظروف والقوانين الجائرة ، والانظمة الرجعية والدكتاتورية الفاسدة ، كانت المرأة تشارك في الانتفاضات الشعبية ، وتسهم اسهاما مفعما بالبسالة والاقدام من جهة ، وتثير في قلوب المناضلين الحماسة والشجاعة ، من جهة اخرى .

وفي حزبنا لعب التنظيم النسوي دورا بارزا وطليعيا في بناء الحزب ، وفي الكفاح الذي خاضه لقهر اعداء الشعب ، وتحقيق الثورة . . وفي ايام النضال الصعبة وعندما كانت تشتد ظروف الارهاب على المناضلين ، كان التنظيم النسوي في الحزب يلعب دورا نشيطا وفعالا في ادامة الصلة بين القيادة وكل منظمات الحزب وبين الرفاق المعتقلين والرفاق الذين كانوا خارج المعتقل .

كما كان التنظيم النسوي قوة للتعبئة الفعالة بين الجماهير ، ترفد غضبها واحتجاجها على اساليب الاستعمار والاضطهاد والبطش التي تمارسها الانظمة الرجعية والدكتاتورية ، بحق مناضلي الحزب ، وكل المناضلين الوطنيين والتقدميين .

وفي كل بقعة من بقاع الوطن ناضلت المرأة العراقية لتحتل دورها في المجتمع ، وقد حققت المرأة في بلادنا تقدما في هذا الشأن ، يبعث على الاعتزاز والتفاؤل .

ان عشرات الالوف من الفتيات يدخلن المدارس في كل سنة . كما يعمل الالوف من النساء العراقيات في المعامل والمدارس والمستشفيات والمؤسسات

الحكومية . بالاضافة في الريف .

ولم يقتصر تعليم النساء في بلادنا على المراحل الاولية كما لم تقتصر مشاركة المرأة في المسؤوليات على المراكز الصغيرة . فالجامعات العراقية الخمس تضم نسبة كبيرة من الطالبات . . كما يوجد في بلادنا عدد من النساء اللواتي حصلن على اختصاص عال في الطب والهندسة وتضم الجامعة عددا من الاساتذة من النساء ، ووصلت المرأة في بلادنا الى مراكز عالية في المسؤولية ، كالوزارة والمديرية العامة بالاضافة الى النسوة العراقيات العاملات بنشاط ، في حقول القضاء والفكر والفن ، والادب والصحافة .

ولاول مرة في تاريخ بلادنا ، وصلت المرأة العراقية بعد الثورة الى مراكز المسؤولية القيادية في المنظمات النقابية العمالية . وساوى قانون الاصلاح الزراعي بين المرأة والرجل ، وفي الحقوق التي تضمنها كافة .

ان تحرير المرأة . . تحريرا كاملا من القيود المتخلفة التي فرضت عليها في الماضي ، في عهود الظلام والاستبداد ، هدف اساسي من اهداف الحزب والثورة .

فالمرأة تمثل نصف المجتمع ، واذا لم تكن المرأة حرة وواعية ، ومثقفة فسيبقى مجتمعنا متخلفا غير حر .

ان الحرية مبنية على الوعي ، وعلى العلم وعلى فهم الخصائص القومية للبلاد . وعلى الالتزام بمصالح الجماهير وعلى تحمل مسؤوليات النضال ضد الامبريالية والصهيونية ، وفي سبيل تحقيق الاهداف الوطنية والقومية . . وهذه الحرية قادرة على تفجير طاقات المرأة في الاتجاه الصحيح ، الذي يبني وطنا حرا وقويا وموحدا ومتقدما .

اننا جميعا في الحزب وفي الدولة . . وفي المنظمات الاجتماعية . وفي كل

مؤسسة ، مطالبون بالعمل على تشجيع ادخال المزيد من النساء في المدارس ، والدوائر والمؤسسات الصحية والانتاجية والصناعية والزراعية ، والفكرية والفنية والاعلامية ، وفي المؤسسات والخدمات على اختلاف انواعها .

ونحن مطالبون ايضا بالنضال ، بلا هوادة ، ضد كل المعوقات المادية والنفسية التي تعترض هذا السبيل ان المعوقات التي تعترض طريق المرأة ، في مجال الحياة المختلفة تزيد على المعوقات التي تعترض الرجل ، ويتطلب ذلك من كل القوى الواعية في مجتمعنا ان تساند المرأة ، في سعيها الطبيعي والمشروع لاحتلال دورها في المجتمع .

ان الذين ما يزالون ينطلقون في نظرتهم الى المرأة من عقلية ومفاهيم قرون التخلف والظلام ، لا يعبرون عن تطلعات الثورة وطموحاتها ويناقضون مبادىء الحزب القائمة في الاساس على الحرية والتحرر ، ويعادون كل نزعة مخلصة الى التقدم .

ان الثورة هي الانتفاضة من اجل الحرية . . الحرية الواعية الموضوعة في خدمة الشعب . . وفي خدمة التقدم البشري ، ولا يمكن ان تكون هناك ثورة حقيقية اذا لم تستهدف تحرير المرأة وتطوير اوضاعها المادية والثقافية .

والذين ينصبون انفسهم اوصياء على المرأة وينطلقون من نظرة استبدادية ومتعالية ويضعون العقبات المصطنعة امام تحررها . . وامام اسهامها الكامل في المجتمع هؤلاء لا يقدمون الى بلادهم وشعبهم اية خدمة . . انهم يضرون بالوطن والشعب . . ويسعون ، عن جهل او معرفة الى تعطيل طاقات الشعب وتاخير تقدمه .

ان المرأة العربية في بلادنا حفيدة النساء العربيات الخالدات ، اللواتي قاتلن مع الرجال ببسالة ، ونظمن شعر الحماسة والفخر ، وشاركن في التراث

الحضاري المجيد . . ان هذه المرأة العربية وشقيقتها الكردية وكل النساء العراقيات يقدرن من خلال العلم ومن خلال الالتزام الواعي بالثورة وبمبادىء ومصالح الجماهير . . ومن خلال الفهم الصحيح والمتطور للخصائص القومية لحضارتنا وتراثنا على التصرف الصائب ، والاسهام في بناء المجتمع الثوري الجديد كقوة طليعية .

ان النضال ضد معسكر الامبريالية والصهيونية والرجعية وهو معسكر تحتشد فيه كل اساليب الدمار والعلم الحديثة يتطلب انسانا حرا وملتزما ومتعلما . واي عزل للمرأة او تقليل من مساهمتها الكاملة في المجتمع يحرم الوطن من نصف ابنائه . . ومن نصف طاقاته الفكرية والانتاجية والكفاحية .

ان الام الحرة الواعية المتعلمة تستطيع ان تقدم للبلاد جيلا من الشباب الواعي الملتزم والمقاتل . . فاية جريمة ترتكب بحق الاجيال الشابة ، اذا حرمت المرأة من حقها في الحرية وفي العلم ، وفي المشاركة الكاملة في حياة المجتمع .

ايتها الاخوات :

ان قسطا كبيرا من مسؤولية النضال لتحرير المرأة يقع على عاتق اتحادكن . . ولكن المرأة في بلادنا لا تحصل على الحرية الكاملة الا عندما تحقق الثورة اهدافها على صعيد القطر . . والثورة القومية الاشتراكية على صعيد الوطن العربي . . اما المفاهيم البرجوازية عن تحرير المرأة فلن تحقق لها اي حرية حقيقية وأي تقدم حقيقي في مستوى حياتها المادي والمعنوي .

ان الالتزام بالثورة والدفاع عنها وعن مبادئها ومكتسباتها . والالتزام بمصالح الجماهير الكادحة هو الطريق الوحيد لتحرير المرأة .

ايتها الاخوات . .

انني اتمنى النجاح الكامل لمؤتمركن هذا وارجو ان يتوصل الى افضل الصيغ لحشد طاقات كل العناصر النسوية الوطنية التقدمية .

كما ارجو ان يتوصل مؤتمركن الى الصيغ العلمية لتعزيز وحدة النضال بين كل النساء العربيات في كل اقطار العروبة .

وليكن مؤتمركن هذا نقطة تحول اساس في نشاط اتحادكن ليشمل كل المزارع والمصانع والمدارس والدوائر وكل خلية من خلايا المجتمع . ينشر بين صفوف النساء مبادىء الحرية والكفاح من اجل الوحدة والاشتراكية . ويعمل على مكافحة الامية والجهل في صفوف النساء ويبعث في نفوسهن الحماس باتجاه الحصول على المزيد من الثقافة والعلم . ويعلمهن اساليب العمل الجماعي . ويحثهن على المشاركة الواسعة في حياة المجتمع وفي البناء الثوري الجديد .

نظرة متوازنة
وتجنب ميلين خاطئين

حديث الرفيق صدام حسين

الى مجلة المراة بمناسبة العام الدولي للمراة في نيسان سنة ١٩٧٥

نظرة متوازنة وتجنّب ميلين خاطئين

دعماً من الرفيق صدام حسين ، لقضية المراة .. وتجاوباً مع مقررات هيئة الأمم المتحدة ، بجعل عام ١٩٧٥ سنة دولية للمراة ، مكرسة لتتناول قضيتها بالاهتمام الجاد والدعم غير الاعتيادي ، أدلى سيادته بحديث خاص لمجلة المراة بهذه المناسبة ، وفي الآتي نص الحديث :

منذ البدء ، ينبغي ان نؤكد ان النظرة الثورية المبدئية يجب ان تنطلق من الموقف الكلي .

لذلك فنحن لا ننظر الى المرأة بمعزل عن الموقف الكلي الذي ننطلق منه ، باعتبارها انسانا له وعليه كل حقوق وواجبات الانسان ، في مجتمعنا الثوري .

ان الموقف الفكري ، في حزبنا ومنطلقاتنا المبدئية ونظرتنا الاستراتيجية المتصلة يضع الأنسان ، امرأة كان او رجلا ، هدفا للنضال ، والوسيلة الاساسية له .

وفي ضوء ذلك ، وعبر امثلة شاخصة في انخراط المناضلات في صفوف حزبنا ، واستلهاما لماضي امتنا المشرق الذي لعبت المرأة دورا بارزا في مختلف

نشاطاته ، اضافة الى نظرتنا التقدمية المتجهة الى امام ، ومستلزمات تعبئة كل الطاقات من موقف حضاري ، ومن مواقع الادراك لمسؤولياتنا ، فأن نظرتنا الى المرأة تتجدد بضوء المنطلقات المبدئية للحزب ، الذي يؤمن بالدور المبدع والخلاق للانسان ، وأهمية التعبئة الشعبية ، وتشغيل وتفجير كل طاقات ابناء الشعب في تحقيق التغيير الشامل في المجتمع .

وبهذا الاعتبار ، فان هذه النظرة تتجنب ميلين خاطئين اولهما تحديد دور وحجم المرأة في المجتمع بحساب التفكير البرجوازي ، الاقطاعي ، الذي يركز على اعتبار ان دورها الاول والاخير هو البيت ، ومعاملتها معاملة ثانوية ، بما يسلب انسانيتها ويفقدها روح الابداع ، ويعطل طاقاتها الفكرية . وثانيهما اعتبار بعض المظاهر السطحية لما يسمى بالتطور في المجتمعات والدول المتقدمة في هذا المجال ، وكأنه النموذج لحرية المرأة وتطورها .

واسقاط هذين الميلين يعني تجاوز العقلية الاقطاعية البرجوازية الاستبدادية المتخلفة ، مثلما يشير الى رفض الاشكال الصورية والزائفة للتطور السطحي ، الذي لاينفذ الى جوهر المسائل ويكتفي بالتعامل مع ظواهرها الخارجية .

ان الدور الصحيح للمرأة لايتحقق بحركة عفوية . او عبر سياق الاستسلام لمسيرة الزمن ، وانتظار نتائج حركتها ودورانها ، ان ذلك يقتضي تفاعل مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية ، ان يلعب حزبنا فيها دورا قائدا ، لكي يعطي المحصلة المحسوبة للحركة الكلية للمجتمع ، تحولا ثوريا ناضجا ، ونقلة نوعية شاملة لصالح هذا التوجه .

واقرار ذلك يعني ، ان تحرر المرأة كليا ، وجذريا ، وفق النظرة التي نؤمن بها ، انما يتم من خلال تحرير المجتمع كله سياسيا واقتصاديا وثقافيا . .

الخ .

لان تحرير المجتمع يوفر الشرط الموضوعي لتحرير المرأة وتخلصها من قيود التخلف والتأخر .

وهذا لايمكن الوصول اليه بالتشريعات وحدها ـ على أهمية تلك التشريعات ـ لان تقدم العملية الثورية الى امام ، وتفاعلها المستمر في المجتمع هو الاساس الذي يوفر للتشريع والمشرع القانوني والدستوري ، القناعة والارضية النفسية لاحداث التحول والتغيير ، بل هو الذي يملي ، ابتداء ، ضرورات اصدار تلك التشريعات او القرارات .

وحيث ان فكرنا القومي والاشتراكي هو المنطلق الذي يحدد الدور الحقيقي للمرأة في المجتمع ، فاننا ، انطلاقاً من مؤشراته ، نؤكد ان أية تعبئة شعبية ، او فعالية جماهيرية تظل ناقصة ، اذا لم تسهم المرأة فيها اسهاماً فعالاً وجادا ، ومن موقعها الطبيعي في الحرص على تماسك وبناء الاسرة بناء راسخا وصحيحا ، باعتبارها خلية حية ، تعبر عن وحدة المجتمع وشموليته وتوازن حركته .

وبهذا القياس ، يكون تحرير المرأة ركنا اساسيا لكي تتخذ هذه التعبئة والفعاليات اطرها الصائبة ، مثلما يكون معيارا ، لكي تتخذ الممارسة الديمقراطية كامل مداها الشعبي .

ان مواجهة مسألة تحرير المرأة بصورة مبدئية وشاملة تندرج في مقدمة المهمات الأساسية للحزب . . لأن ذلك يصب في صلب اهدافه الاستراتيجية الاساسية .

ان المنطلقات الفكرية ونظرية العمل في حزبنا تشيران الى ان التغيير الثوري لا ينجز بقوانين مجردة . . وانما بعمل نضالي دؤوب ، وتحرك جماهيري

واسع ، ومعرفة دقيقة بقوانين تحول المجتمع ، واستخدامها استخداما صحيحا ، عن طريق قيادة كفوءة ، تحدد بدقة ، المجالات والصيغ الصائبة والسليمة لتحرر المرأة . . بحيث تتم عملية تحرير المرأة باقصى ما يستطيعه الفعل الثوري ، وباقصى ما يتحمله ويستوعبه المجتمع ، ضمن حركته الموضوعية الثورية ، التي تستهدف تغيير المجتمع الى امام ، مع مراعاة الموازنة الثورية الصحيحة ، لكي لا تؤدي الحركة والفعل المطلوبان الى اختلال العملية ، وهي تتخطى الاطر والتقاليد والعادات المتخلفة ، وتتجاوز المفاهيم البرجوازية الشكلية للحرية .

فالعمل على تجاوز النظرة الدونية الى المرأة ، باعتبار ان مثل هذه النظرة هي نتاج لايديولوجية المجتمع الاقطاعي العشائري ، يتم من خلال الجهد الثوري المعاكس لمنطق الاستسلام للتطور العفوي .

ومثل هذا الجهد ، وان كان يعتبر مسؤولية شعبية عامة ، فان اسهام المرأة فيه ، اسهاما متميزا ، يمثل ضرورة مركزية ، لان ظروف الاستعباد والاستغلال والتخلف التي عاشتها وما عكسته من آثار سلبية ينبغي تجاوزها ، انما تتطلب بذل مثل هذا النشاط .

ان تحقيق التحرر الكامل للمرأة ، بمقدار ماهو ضرورة ثورية لدفع عجلة التقدم بطاقة مضاعفة ، فان الواقع الذي يمر به المجتمع ، وما يجابهه من تحديات مصيرية لا يسمح ، اطلاقا ، ببقاء الجماهير النسوية خارج حدود المهمات القومية والوطنية ، التي تتطلب مشاركتهن الفعالة في صد هذه التحديات ، وتوفير مستلزمات واسعة ومتعددة ، تشكل محصلة الزخم النضالي المطلوب والمعاكس لتلك التحديات . وان تحرر المرأة ، هو اساس مركزي لتنشئة الجيل ، وتحمل مسؤولياته الجسيمة .

وعلى ذلك تكون مشكلة تخلف المرأة ، على كافة الاصعدة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، من اخطر العراقيل التي تناهض مسيرة التطور ، وبالتالي ، فان العمل على تأمين حقوق المرأة ، وتأمين فرصها في العمل والابداع والتحرر من جميع النواحي النظرية والعملية ، هو من اساسيات تفكيرنا ، واتجاهنا لاجراء التغييرات الثورية في المجتمع ، وردم كل مصدر للخلل فيه .

وحين نبني ، في العراق ، القاعدة المحررة لحركة الثورة العربية ، لابد ان تكون ممارساتنا مرتبطة باهدافنا الاستراتيجية البعيدة .

وهذا يعني ضرورة التحرك الثوري ، بمنظار الواقع المرتبط بالطموح ، أي من خلال التطور الثوري للواقع ، بضوء الخصائص الذاتية والموضوعية ، مع جهد نضالي متصاعد ، يستهدف نقل معطياته . . وتقريبها دائما الى الاهداف المركزية للحزب ، وهذا ما دعا اليه ، وحدد خطوطه الاساسية ، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن .

هذا جزء من تصورنا كثوريين نتعامل مع حقائق موضوعية ، وهو ما يجعلنا ، دائما ، نهمل التفكير التقليدي ، ونعتمد التفكير الاستراتيجي الذي يأخذ احتمالات الوصول الى الهدف ، باكثر من صفحة ، وباكثر من رافد .

وتحقيق التحرير الكامل للمرأة يخضع الى ذلك ، ولهذا نلح على مثل هذا الهدف بضوء تصورنا للدلالات الثورية التي يرمز اليها ، وهو ما يجعلنا نؤكد اعتماد العنصر النسوي في مسيرة العمل الثوري وحركة الانتاج ، أُفقياً وعموديا . . فذلك يعطي في النتيجة عوامل دفع لانتصار مسيرة الثورة واهدافها الكبيرة .

بعد هذا كله ، ينبغي القول ، ان نقل المرأة الى مواقعها الطبيعية في

حركة المجتمع ، وفي مثل مجتمعنا العربي ، بشكل خاص ، وكثير من شعوب العالم الثالث ، لا يتم عبر مهرجانات التكريم ضمن مناسبة ما .

وعلى اهمية تكريس عام للمـرأة ، وتسميته بأسمها ، فـان ذلك يعكس ، في اهم جوانبه ، تخلف واقع المرأة الى الحد الذي يتطلب النضال المتعدد الجبهات ، لتطوير اوضاعها .

وكمناضلين . . نعتقد ان علينا جميعا مهمة شاقة في هذا المجال . . هي النضال ضد الانفصال بين المبادىء والممارسة ، لكي نحول مبادئنا وشعاراتنا الى واقع حي ملموس . . الى مجتمع ثوري متقدم حقا .

نحن لا نخاف ولكن يجب أن نحسب

حديث الرفيق صدام حسين

في الاجتماع المنعقد لمناقشة ورقة عمل اصلاح النظام القانوني

مساء ٢٧ / ١ / ١٩٧٦ في قاعة جمعية الحقوقيين العراقيين

مر الشعب ، ومرت السلطة الثورية في هذا المجتمع ، منذ السابع عشر ـ الثلاثين من تموز ١٩٦٨ حتى الآن ، بدروس بليغة من خلال التجربة ، وقبل ذلك كانت هنالك دروس بليغة للشعب ، من خلال النكسات المريرة التي تعرض لها قبل ثورة تموز عام ١٩٦٨ ، ومن خلال النكسات التي شاهدها ، أو عاشها في الوطن العربي ، وفي العالم .

ومن أبرز تلك الدروس ، أن تحضر الصيغة أو القرار في غير زمانهما ، أو أن يتردد القائد في صيغة أو قرار في زمانهما . فمسألة أن تحضر الصيغة أو القرار في زمانهما ، وأن لا يتردد القائد أمام صيغة أو قرار في الوقت المناسب ، تعتبر ، في حسابات فن العمل الثوري ، من أدق المسائل المرتبطة في التفكير القيادي ، في أي مجتمع ، وفي أي نظام ، وفي أية مرحلة من مراحل عملية تغيير المجتمع الى أمام . وأخطر ما في هذه الصيغة ، في حالة الاهتزاز أو الخطأ ، هو آثارها التي تقود الى خسارة جزء من الشعب ، وليس خسارة أولئك الذين

لا يكونون ، أو لا يمكن أن يكونوا جزءاً من الشعب . من الخطأ الشنيع أن ندفع بجزء من الشعب أمام فوهة بنادقنا ، بسبب أخطاء نرتكبها نحن ، وليس بسبب نوايا ، أو عمل مضاد من جانبهم .

وفي هذا الموضوع لابد أن نتوقف قليلاً لكي نقول ، بأن الاجراءات التي تستخدم ضد مسلك الناس ، حتى أولئك الذين يعارضون الثورة في مرحلة من المراحل ـ إن كانوا ، في الحسابات الموضوعية العلمية محسوبين ضمن الاطار التاريخي لحركة الثورة ، وفي اطار الشعب ـ يجب أن تكون دقيقة ، لكي لا نخسرهم الى الأبد .

لكن هذه الدقة واللين يجب أن يوضعا في السياق والاطار اللذين يضمنان بقاء حركة الثورة وتقدمها الى أمام ، ويجب أن لا يكونا على حساب « أمنية » الثورة ، وما هو مطلوب من تحصن تجاه المخاطر التي تواجهها .

وهنا يتوجب أن توضع الموازنة الصحيحة أيضاً ، في المكان والزمان ، وفق حسابات المحصلة الجارية للعمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنفسي . . الى آخره . فمسألة أن لا نخسر جزءاً من الشعب هو منا الآن ، أو في المستقبل ، مسألة حيوية عند معالجة أية قضية قانونية أو اجتماعية ، أو أية قضية اخرى بشكل عام .

نريد أن يكون مجتمعنا موحداً ، ولا نريده أن ينقسم ، وعندما نقول لا نريده أن ينقسم فليس معنى ذلك أن نلغي ، بنظرة طوباوية ، مسألة التناقض الذي لا بّد أن يكون موجوداً في صفوف المجتمع ، في قضايا الحياة . . أو نوقف مسيرة الثورة لنتجنب خسارة ما ، عندما تكون الخسارة ضرورية في الحسابات الموضوعية والعلمية ، لكي تتقدم الثورة الى أمام . . كلا ، وإنما نقصد بذلك أن نتجنب التناقض الذي يحشر حشراً في قضايا من

الممكن استخدام المرونة فيها بالشكل الذي يجعل خسارتنا أقل ، أو لا تكون هنالك خسارة تسجل على الثورة من الشعب ، أو من شريحة يهمنا ولاؤها .

والآن ما هو غطاء التحرك المضاد للثورة في المنطقة ؟ هناك أغطية كثيرة ، منها ما يتخذ التفسير الضيق والمشوه للدين ، لمقاومة التقدم الاجتماعي على طريق الثورة ، ومنها الاختلاف حول مسألة موقع المرأة في المجتمع ، بالاضافة الى أغطية ومسائل كثيرة أخرى .

نحن لا نخاف ، ولكن يجب أن لا نكون مغرورين ، لا نخاف ، ولكن يجب أن نحرص على أن لا نخسر جزءاً من شعبنا .

ان مسألة تعديل موقع المرأة في المجتمع ، في الأطار الحقوقي الصحيح ، وفي كل الأطر الأخرى ، مسألة لا يمكن أن نتردد فيها ، وهي مسألة سنمضي فيها بصيغ متوازنة مع تطوير المجتمع وإزدياد استيعابه ، واستمرار حركته الى أمام ، في اطار مبادىء الثورة . ولكن لو طرحنا اصلاحاتنا القانونية في ورقة العمل الحالية ، فإننا نحتاج الى ثلاث سنوات لتطبيقها . . وسيكون عند ذلك نصيب بعض القوانين التي تتضمنها ورقة العمل ، والتي نستهدف اصدارها ، ومنها قضية تعديل موقع المرأة في المجتمع . . سيكون نصيبهافي التحقق بعد ثلاث سنوات ، وبذلك نوفر فرصة التصدي لتدابيرنا قبل اتخاذها بثلاث سنوات ، وهذا ما يجب أن نتجنبه .

اننا يجب أن نستمر في توعية الشعب وتثقيفه على الحقوق المبدئية للمرأة ، وعلى الصيغ والتدابير اللازمة لدعمها ، وأن لا نجمد الحركة المتوازنة للمجتمع عموماً ، ودورنا الحركي فيه ، لكي نتجاوز القديم المتخلف . لكن ليس هنالك من داع لأن نطرح صيغاً مستعجلة في الزمن ، بحيث ، نضع قسماً من شعبنا في موقع مضاد لحركة الثورة . وهم ليسوا ضدها . وحينما لا يكون

مطلوباً استشهادات مستعجلة للدلالة على تقدمية الثورة ونهجها الاشتراكي، فأنه من غير الضروري أن نستعجل الزمن، في طرح أمور وقضايا من الممكن أن توقعنا في خسائر، نفقد فيها جزءاً من شعبنا مهما كانت هذه الخسارة ضئيلة.. ولو كنا بحاجة فعلية لمثل هذه الخسائر، لفعلنا ذلك، من أجل أن نمضي الى أمام.

في حساباتنا التي أجريناها توصلنا الى ضرورة أن نصحح موقع المرأة بقوانين، ولكن دون أن نطرح هذه القوانين في زمن متقدم، نجعل فيه الرأي العام ينقسم، ونجعل اليمين الرجعي يحصل على غطاء يستقطب، من خلاله، بعض الناس، الذين ليسوا منه، وإنما هم من الثورة.

قبل قليل كنت أتحدث مع أحد الأخوان، سألته عن القاعدة الأميركية في كوبا، وما إذا كان لدى الكوبيين تخطيط في الزمن القريب للتخلص منها؟ ومن خلال ذلك يتبين لنا أهمية ودقة المرونة التي يتصرف من خلالها نظام كوبا، إذ اننا لا نشك إطلاقاً في ثورية النظام في كوبا ونجد ان مثل هذا التصرف الذي يتصرفه لا بد أن ينطوي على تقدير خاص منه، يخدم قضية الثورة التي يؤمن بها. اننا لا نشك اطلاقاً بأهمية ودقة المرونة الثورية التي يتصرف بموجبها النظام الكوبي، ولا أجد ان هذا التقييم لنظام كوبا من شأنه أن ينقص من بعثيتي أو عراقيتي.

نريد أن نصنع تجربة خاصة بنا، في هذا المكان من العالم وهي ليست التجربة الكوبية، وليست مستنسخة عن أية تجربة اخرى ولكننا قد نستفيد من تجربة كوبا أو من أية تجربة ثورية واشتراكية في العالم، وكذلك نحاول أن نقدم تجربتنا الى العالم لكي يستفيد منها أيضاً. لدينا من التفتح ما يجعلنا نستفيد من التجارب الأخرى بدون تردد، عندما يكون ذلك مطلوباً وضرورياً.

وهكذا نقيم النظام في كوبا ، رغم وجود قاعدة أميركية على أرض النظام الكوبي . ولو ان مثل هذه القاعدة موجودة عندنا في العراق الآن ، حتى على افتراض التشابه في الظروف مع كوبا ، ما توقعنا أن يستوعب حزبنا وشعبنا المرونة التي تصرف ، ولا زال ، نظام كوبا من خلالها ، ومنها ابقاء القاعدة الأميركية على أرضه . . وما كان من الممكن أن يلتفتوا الى مسألة أهمية المرونة ، في العمل الثوري ، والحسابات الموضوعية ، والى آخر ما في قاموس العمل السياسي والأدب الثوري من كلام . ولكانوا قالوا لنا : ما دامت هناك قاعدة أجنبية على أراضيكم ، فلا نعتبر اننا تحررنا ، لا في الاقتصاد ولا في السيادة ، ولا في الجوانب الأخرى .

ان قوانين محددة لتعديل موقع المرأة في المجتمع . كانت موجودة في ورقة العمل ، ونحن رفعناها منها لهذه الحسابات . . ولم نرفعها بسبب ارتجاج أو قصور في فهم الدور الصحيح للمرأة في المجتمع ، وإنما رفعناها ونحن نؤمن بدور المرأة المتوازن والمتكافىء ، في علاقتها مع الرجل ضمن المجتمع الجديد .

يجب أن تتقدم الثورة بصيغ محسوبة

كلمة الرفيق صدام حسين

في الجلسة المسائية للمؤتمر السابع للاتحاد العام لنساء العراق

بتاريخ ١٩٧٦/٨/٨

يجب أن تتقدّم الثورة بصيغ محسوبة

أيتها الرفيقات :

أيتها الأخوات :

أرجو أن يكون للمؤتمر دور في انضاج الأفكار المركزية ، التي ستنعكس بآثارها ليس على مسيرتكن ضمن الاتحاد العام لنساء العراق فحسب ، وإنما على مجمل مسيرة المجتمع وثورته الظافرة ، لأن الحركة الفاعلة الثورية ، في أي قطاع من قطاعات المجتمع ، عندما تقع ضمن السياق العام لأصل الخطط والتصورات المركزية ، لتطوير المجتمع ، فأنها تنعكس بذلك ، لهذا الغرض ، على عموم قطاعات المجتمع الأخرى .

ان لقب « مناضل » ، أيتها الأخوات ، ليس أمراً هيناً ، وليس كل انسان في كل مجتمع ، ولا كل انسان في أية مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، ينتزع لقب مناضل . وإذا كان لقب المناضل هذا ، يدخل كقيمة اعتبارية متميزة وحاسمة في تقييم الانسان . . وفي تقييم الحركة والحزب اللذين ينتمي

إليهما . . فلا بد أن يكون مقابله عطاء ، ولكون لقب المناضل ليس أمرا هينا أو اعتياديا ، فلا بد أن يكون العطاء المطلوب متميزا كذلك .

لقد زرنا يوغسلافيا قبل سنتين ، ووجدنا أن نصب الجندي المجهول يحتل أعلى رابية تطل على بلغراد . . ولم يكن اختيار المكان في تصورنا مسألة مصادفة ، وإنما اختير ذلك المكان اختيارا متميزا ، ولكي ترتفع قبور الشهداء على هذه الرابية ، متميزة بذلك عن قبور الناس الذين يموتون موتاً اعتيادياً ، وبهذا استحق أولئك الشهداء ، الذين دفعوا كل ما يملكون ، أن يتميزوا ، كذلك في قبورهم ، عن الآخرين الذين عاشوا حياة اعتيادية ، والذين سيموتون موتاً اعتيادياً ، والذين ماتوا موتاً اعتيادياً .

أعود فأقول ان مهام الاتحاد العام لنساء العراق السعي لبناء أُسرة متماسكة قوية . . خلية نابضة في الحياة وفي المجتمع . ولكن يجب أن يتوازن هذا مع مهام النضال الملقاة على عاتق المرأة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع . فلو ان كل ما نناضل من أجله ، أو كل ما نطلبه لتسهيل مهمة نضالنا ، موجود ما كان ممكنا أن نسمى مناضلين . . فالجيل الحاضر في الاتحاد السوفيتي لا يسمى جيلاً مناضلاً . . ولكن الجيل السابق يسمى بالجيل المناضل ، لأنه ضحى من أجل هذا الجيل . . وان كان الجيل الحاضر سيضحي من أجل الأجيال القادمة ، ولكن تضحيته موضوعة ضمن السياق العام والاعتيادي للتطور المرسوم أساساً بالارادة الصلبة للجيل السابق .

ان المناضلين والمناضلات ، في مجتمعنا ، بعثيين وغير بعثيين ، أبناء هذه المرحلة مطالبون بأن يضحوا من أجل بناء الحلقة ، أو الحلقات المركزية لتطور المجتمع اللاحق ، في ضوء الأهداف المركزية للثورة ، التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ، فحيثما كان بامكاننا أن نعاون المرأة في

نشاطها ، لكي تعطي أكثر للعمل وبناء المجتمع ، علينا أن نفعل ذلك ، وعندما نجد ان الامكانات غير متيسرة لكل ما نطلب . . فأننا يجب أن لا نطلب إلا بحدود الامكانات المتيسرة ، ونعمل بحدودها ، ونطورها أيضا ، لكي نصل الى الصيغة المنشودة الأفضل . إذ ان من أحكام الموازنة الصحيحة أن لا نطلب توفير كل ما نتصوره ، لكي نفعل الأفضل ، وفي الوقت نفسه علينا أن لا نحجم عن طلب ما نتصوره ضرورياً ، وما هو بالامكان توفيره ، من أجل أن نسهل للمرأة مهمتها في النضال .

قد يخطر على بال كل واحدة من الأخوات الحاضرات ، أو ممن هن خارج المؤتمر من نساء العراق ، تساؤل أساسي يطرح في عملهن ، ويجري النقاش حوله أحيانا . . وهذا التساؤل مبعثه الحرص على مباديء الثورة ، والايمان بمنطلقاتها ، وفي قدرتها على بناء المجتمع الجديد .

هذا التساؤل هو : كيف تقتحم الثورة مواقع الاحتكارات البترولية ، وتقتحم ، كذلك ، مواقع الأقطاع ومصالحه اقتحاما ، وتنتزع الملكية المستغِلّة ، وتقتحم مواقع البرجوازية في مصالحها الاستثمارية الرأسمالية اقتحاما في ميادين أخرى . . وتتصدى وتقتحم المواقع والمفاهيم المنحرفة ، فيما يتعلق بالنضال القومي لتحرير الأراضي العربية السليبة اقتحاماً ، وتقتحم أقوى مواقع مصالح الامبريالية فتؤمم البترول ، ولا تستطيع أن تقتحم وتعالج بعض جوانب المسألة الحقوقية للمرأة اقتحاما ؟؟ .

بالتأكيد مثل هذا السؤال يرد في بال بعضكن وهو وارد بالأساس في المناقشات التي نسمع بها أحيانا .

ان الثورة عالجت المشاكل والمواقع التي أشرنا اليها بصيغ وأساليب اقتحامية ، لأنها كانت لا تخسر إلا المستغلين في عملية الاقتحام هذه ، وتربح

مقابل ذلك الشعب ، لكن الثورة عندما تعالج بعض الجوانب الحقوقية للمرأة بصيغ غير متوازنة في عملية المساواة ، وفي دورها التاريخي ، فانها بالتأكيد ستخسر قسما كبيرا من الشعب . . وأمام هذا التوضيح يطرح تساؤل آخر وهو : هل يعني ذلك ان الثورة ، بسبب العقليات المضادة المتخلفة اجتماعيا ، ستبقى عند الحدود الراهنة في التعامل مع المسألة القانونية والحقوقية ، والدور التاريخي للمرأة في بناء المجتمع الجديد ، وفق الحدود القائمة ، أم أنها ستطور هذه الحدود تطويرا ثوريا نحو الأفضل ؟ .

ان تجنب الصيغ الاقتحامية المماثلة للصيغ التي اقتحمت بها الثورة مواقع الاقطاع ومواقع الشركات الاحتكارية ، لا يعني اتباع اسلوب التطور الليبرالي المتخلف ، في نقل موقع المرأة الى موقع جديد . . وإنما للثورة اسلوبها الآخر ، وهو اسلوب التغيير الثوري الجذري ، المبرمج والمتوازن مع عموم تغيير المجتمع ، وليس مساويا له ، عندما نقول ان المرأة تتحرر بصيغ متوازنة مع عملية تحرر المجتمع ، لا نقصد تعطيل تحرير المرأة الى أن يتحرر المجتمع من كل الخرافات ، ومن كل العقليات ، ومن كل الأعراف المتخلفة فيه ، وعندما ندعو الى التوازن ، فاننا لا نسقط من حسابنا أهمية التركيز والرعاية الاستثنائية لمسألة تحرر المرأة ، وتكافوء حقوقها مع حقوق الرجل . . وإنما هناك فرق بين التوازن وبين المساواة . نحن لا نقصد ان المرأة تتحرر بصيغ مساوية لتحرر عموم المجتمع ، وانما نقصد : تتحرر المرأة بصيغ متوازنة . . أي عندما تحرر الثورة المرأة ، يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار حلقات ودرجة التطور في المجتمع .

يجب أن لا ينظر الى التعامل مع حقوق المرأة كالتعامل مع قضية الاصلاح الزراعي ، أو تأميم البنوك بشكلها العام . . يجب أن لا ينظر الى

مسألة ايلاء أهمية لتحرر المـرأة ، كما ننظر الى العمل المهني في قطاع المعلمين ، وإنما يجب أن تكون نظرتنا لها واهتمامنا بها متميزة عن كل هذا ، ومتقدمة عليه ، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تتصل به ، وأن تلاحظ الحلقات المتطورة من حلقات المجتمع ، بحيث نفهم أي قدر من «الضغط» والاستيعاب تتحمل أو تقدر عليه تلك الحلقات المتطورة من حلقات المجتمع ، من أجل أن نتجنب الخسارة غير الضرورية لجزء من شعبنا ، وندفعه الى الاتجاه المضاد للثورة ، بسبب عدم وعيه وادراكه لأهمية وعدالة تدابيرنا .

عندما نعالج المسألة الحقوقية للمرأة ، أو مسألة الموقع التاريخي لها في بناء المجتمع ، اذا كانت بعض الصيغ تجعلنا نخسر قسما مهما من المجتمع يجب أن لا نقدم عليها . . ولكن في نفس الوقت يجب أن نبتدع الوسائل ونهيء الظروف التي تجعل الخسارة ، بعد سنة أو سنتين أو ثلاث ، هي أقل . . لكي تمضي عملية التغيير في سبيلها الى أمام . يجب أن يكون هناك عرف جديد ينسخ العرف القديم ، ويسهل مهمة التشريعات اللاحقة .

تقوية الموقع الاقتصادي للمرأة ، بصيغة حقوق وعرف في المجتمع ، هي جزء من عملية تحرر المـرأة ، وتقوية وتوسيع الشروط اللازمة لمنع الرجال من الزواج بأكثر من واحدة ، هي جزء من عملية تحرر المـرأة ، وتقييد الطلاق بقيود اضافية ، وتعميق وضبط شروطه القائمة هو جزء من تحرر المـرأة كذلك ، وكذلك شأن التوسع في العملية التربوية والدراسة بفرص متساوية بين الرجل والمـرأة . . والأهم من كل ذلك هو ان تتحرر المـرأة من خلال العمل الفعلي والمشاركة الجدية في بناء المجتمع . علينا أن لا ننسى أن التجربة في هذا القطر ليست للقطر العراقي فحسب . . وانما هي للأمة ككل ، بل هي ، كما نطمح أن تكون ، تجربة ذات آفاق وسمعة تتجاوز الوطن العربي . .

ويجب علينا أن لا نستبعد شعبنا العربي خارج القطر في حساب آثار أي قرار أو نهج نتبناه ، حتى عندما يكون شعبنا داخل القطر مستوعبا خطواتنا استيعابا كاملا . علينا أن ننتبه عندما نخوض في تجارب الدول الأجنبية ، حول هذا الموضوع ، الى ملاحظتين أساسيتين :

أولاهما : أن عقيدتنا ونظريتها في العمل لهما خصوصية متميزة ، لا يجوز معها استنساخ تجارب الآخرين ووسائلهم في معالجة المشاكل ، أو القضايا الاجتماعية . وعلينا ثانياً ، أن لا نقتبس الاستشهادات دون ملاحظة العمر الزمني للأنظمة التي نجتزيء منها تلك الاستشهادات وظروف ومكونات المراحل لتلك الاستشهادات وظروف ومكونات المراحل لتلك الاستشهادات ، لأنه يبقى ثمة فرق حقيقي عند حساب عملية التطور ، بين نظام عمره ثماني سنوات كنظامنا ، ونظام أو أنظمة اخرى مضى عليها سنوات طويلة .

فعلى سبيل المثال ، عندما نتعرف على حقوق المرأة وموقعها الآن ، علينا أن نسأل : ما هو موقعها الحقوقي بعد الثورة البلغارية مباشرة ؟ وكذلك علينا أن نتعرف بدقة على موقع ودور المرأة العراقية قبل الثورة ، لكي ندرك أي تطور أحرزته الثورة ضمن مبادئها وضمن صلة المباديء بالتطبيقات ، حتى نعرف ، على وجه دقيق الفرق النوعي ، بين ما كنا عليه قبل الثورة ، وما نحن فيه الآن ، ونعرف أية حلقة من حلقات التطور بلغتها بلغاريا وغيرها ، بعد السنوات التي مرت منذ انبثاق ثورتها . كما اننا ، عندما نتحدث عن الثورة في القطر العراقي ، علينا أن لا نسقط من الحساب بأنها ثورة للأمة العربية ككل ، وهي احدى ثورات بلدان العالم الثالث ، ونطمح بأن يصل اشعاعها خارج الوطن العربي .

وهذا الفهم لا يعني أن نجعل جملة اجراءاتنا ، التي تثبت الموقع التاريخي

الصحيح للمرأة ، تتوقف الى أن يقتنع كل الشعب العربي في الوطن العربي ، والى أن تقتنع شعوب بلدان العالم الثالث ، بضرورة تحرر المـرأة . . لأن من عوامل قوة الثورة ، واشعاعها في الوطن العربي ، وفي بلدان العالم الثالث نظرتها الى الدور التأريخي للمرأة أيضا ، وتثبيتها لهذا الدور بصيغ قانونية ويعرف سائد . . ان تكوين العرف المناقض للعرف السائد الآن لدى بعض فئات أو شرائح المجتمع مثبت طريقه في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، والتثقيف المركزي عليه يخلق عرفا جديدا ، يجعل الأغلبية من الشعب تستهجن التصرفات التي تستهجنونها الآن . يجب أن تستهجن التصرفات والتصورات المعادية لحقوق المـرأة ، من قبل الرجال ، على نطاق واسع ، من داخل شعبنا كله ، بالأضافة الى قطاع النساء .

يجب أن يستهجن الطلاق بلا مبرر ، وعلى نطاق واسع . . وان تستهجن مسألة الزواج بأكثر من واحدة ، على نطاق واسع من المجتمع .

فالأطار السياسي والفلسفي للنهج الصحيح حددته المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، والتقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للحزب .

مضى على الثورة في الاتحاد السوفيتي ٥٩ سنة ، ولو تفحصتم المكتب السياسي للحزب الشيوعي هناك ما وجدتم امرأة واحدة من بين أعضائه ، ولو تفحصتم اللجنة المركزية للحزب والمفاصل الحيوية للدولة ، لرأيتم أيضا ، ان التطبيقات العملية للمباديء في هذا الميدان ، وفي ميادين اخرى ، لم تصل ، حتى الآن ، الى صيغ مساوية للمفاهيم والمنطلقات الفكرية .

عندما أتحدث عن أية تجربة غير تجربتنا ، فان هذا لا يعني أن نتشبه بها ، وان ننتظر ٥٩ سنة ، لكي نبلغ ما بلغه الاتحاد السوفيتي ، لأن للسوفيت

نظريتهم ولنا نظريتنا ، وهو له طريقه ولنا طريقنا ، ولكن في نفس الوقت ، يجب أن نتفحص التدابير العملية للتجارب الثورية في العالم ، لكي نأخذ فكرة عنها وعن أهمية المرونة واستخدامها في الاتجاه السليم .

في حديث سابق مع ممثلي العمال ، والمكاتب الحزبية للعمال قلنا : ان الظلم الذي وقع على المجتمع العراقي أصابه ، ومن ضمنه العمال ، بتراكم كبير شاركت فيه كل العهود الظالمة المتخلفة السابقة ، ولا تنتظروا أن يزال عنكم الظلم مرة واحدة ، ولكن يجب أن تسجل قرارات الثورة واجراءاتها ، بصورة مضطردة وبقوة وبجرأة ، انحسارا لمواقع الظلم يوما بعد يوم باجراءات وبتشريعات مستمرة ، فالمقياس الأساسي أن تحسبوا أي تصاعد تسجله المسيرة ، وهل هذا التصاعد متوازن مع المباديء ، ومع عملية نمو امكانات المجتمع ، ونمو وعيه وقدرته على التحمل ؟ فإذا كانت المسيرة تسجل صعودا مستمرا ومتوازنا مع مبادئها ، ومع قدرة الشعب على الاستيعاب والتحمل ، فمسيرتنا ، إذن ، صائبة .

تمنح الحقوق بصيغ متوازنة مع قدرة المواطن المعني بهذه الحقوق على التصرف الدقيق بها ، مع ابراز الدور القائد للناس الأكثر وعيا ، لجعل المواطنين المعنيين بالحقوق يلتزمون بتنفيذها تنفيذا دقيقا .

فثورتكم التي يقودها حزبكم ماضية في تحرير المرأة بشكل جدي . لا أقول ذلك من أجل الدعاية ، ولا أقصد به أن أريحكم نفسيا فحسب . . وإنما لأننا نؤمن بذلك ايمانا متوازنا ومتصلا مع مبادئنا .

ولن تكون المرحلة التي نتحدث عنها ، والتي تستوجب المرونة في خطواتنا باتجاه الأهداف المرسومة ، طويلة لكي تنال المرأة كامل حقوقها القانونية ، وتحتل دورها التاريخي ، كما هو مرسوم لها في بناء المجتمع الجديد ،

مجتمع الوحـدة والحريـة والاشتراكيـة بقيادة حزب البعث العـربي الاشتراكي .

وشــكراً . .

هكذا تنظر الثورة
إلى المرأة في دورها التاريخي

حديث الرفيق صدام حسين

في ندوة مناقشة ورقة العمل الخاصة بزيادة انتاجية المرأة العاملة

بتاريخ ٢٧/١/١٩٧٧

الدراسة التي قدمت هذا اليوم ، من قبل الاتحاد العام لنساء العراق ، حول المـرأة العراقيـة ودورها في بناء المجتمع الجديد ، وبخاصة ما أنطوت عليه من نقد صريح وجرىء للسلبيات الذاتية للمرأة . . هي محاولة جديـة للمشاركة في بناء مجتمع الثورة . ومما يبرز أهم نجاحات الدراسة ان الرجال المشاركين في المناقشة كانوا في موقع المعـارض « للجور ! ! » عـلى المـرأة في العملية النقدية ، التي تناولتها ورقة العمل . . فالمعالجة ، في حسابات الجانب النفسي الاجتماعي بالاضافة الى الجوانب الأخرى ، كانت معالجة موفقة .

كـان ممكنا أن نتصـور الدور المضـاد ، والمعارضـة الشـديـدة لبعض الرجال ، لو كانت الورقة قد أغفلت الجوانب النقدية التي تتعلق بمسؤوليـة المـرأة ذاتيـاً ، رغم ارتبـاط الثغـرات ، في الجـانب الـذاتـي ، بعـوامـل موضوعيــة .

ان الجانب النقدي الذي أبرزتـه ورقة العمـل لا يقلل من أهمية دور

المـرأة ، تاريخيا ، في بناء المجتمع ، وانما هو احدى الوسـائل الضـرورية في معـالجـة الـظواهـر التي تهـدد الـدور الصحيـح للمـرأة في المجتمـع ، وفي العملية الانتاجية .

فحين نريـد أن نتحدث عن تحـرر المـرأة ودورها التـاريخي ، في بناء المجتمـع ، وعن مسألـة التكافؤ في الحقـوق مـع الـرجـل ، فكيف نتنـاول هذا الموضوع ؟ .

ان المسألة المبدئية في هذا الموضوع لها حساباتها المعروفة ، ويفترض اننا في هذا الميدان ، عندما نتناقش حول الجوانب العملية ، نكون متفقين عـلى المنطلقات المبدئية التي تجعل التكافؤ بين المـرأة والرجل في الحقوق ، من أجل بناء المجتمع بجهد مشترك ، مبدأ محسوما باعتباره أحد مبادئنا الأساسية ، في النظرة الى المجتمع الذي نناضل من أجل تحقيقه .

لكن هـل يجوز ان نغـرق أنفسنا ، بـاستمرار ، في تفـاصيل العمـل اليومي ، بالحديث عن قدرة المـرأة ، ومن منطلق استعارة الحجـج واجتزاء الاستشهادات ، لكي نثبت ان المـرأة ، كالرجل ، يمكن أن تحتل كل فرصة ، وكل واجب يقوم به هو ؟ . . هل هذا صحيح ؟ أنا أعتقد ان هذا الاسلوب خاطيء . . فبدلا من تناول المسألة بهذه الصيغة ، علينا أن نتناولها بصيغـة أخرى ، لا بقصد الهروب من الصيغة الموضوعية لتدعيم حجتنا ، بالطريق والاتجاه الصحيح ، ومن أجل ذلك علينا أن نركز على التكافؤ في الحقوق . . ونركز على التوازن في الحقوق . . نركز على رفض النظرة التي تجعل المـرأة في موقع ثانوي . . نرفض العقلية والنظرة الاقطاعيـة والعشائـرية . . نـرفض النظرة التي تجعل المـرأة في موقعها الاجتماعي انسانا تابعا ، ونرفض أي مسلك أو فهم يجعل دورها التاريخي ثانويا أو تابعا . . أن تناولا كهذا هو أفضل من أن

نقول : ان كل عمل أو واجب يقوم به الرجل يمكن أن تقوم به المرأة على حد سواء ، ذلك لأنك ستجدين من يقول لك : اذا ، لا بد من تطبيق مبدأ التجنيد الاجباري على النساء ، باعتبار ذلك أحد شروط المساواة ، واحدى وسائل الاثبات في تساوي المرأة مع الرجل في القدرات ، الى غير ذلك من الحجج . . !! .

في الواقع ان مشاركة المرأة في بعض جيوش العالم هي مشاركة رمزية . وما جرى من حديث عن دور المرأة الصهيونية القتالي ، في الوحدات الفعالة لجيش العدو في حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ كان صيغا استعراضية ، وصورا استعراضية أكثر مما هي صيغ وصور فعلية . . كان يراد بها الامعان في زيادة وتعميق الآثار النفسية السلبية لحرب ٥ حزيران ، مستغلين النظرة المتخلفة من أوساط عربية واسعة الى المرأة ، ودورها في المجتمع . كان يراد بها أن يقال للعرب ، من موقع نفسي ، مفهوم من شأنه أن يؤثر عليهم باتجاهات سلبية خاصة ، ان المرأة هي التي هزمتكم في ٥ حزيران ١٩٦٧ . ان التكافؤ في الحقوق التي ندعو لها لا ينقص منها عدم قدرة المرأة في أن تخدم خدمة ثابتة في القوات المسلحة ، وعلى نطاق واسع ، لأن ما ندعو له هو الاقرار بالموقع المتكافىء للمرأة مع الرجل ، من ناحية الدور التاريخي في بناء المجتمع الجديد ، وما يتطلبه ذلك من انعكاسات عملية واضحة على المركز القانوني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي لها .

إذ في الوقت الذي لا تستطيع المرأة ، وعلى نطاق واسع ، ان تخدم خدمة ثابتة في القوات المسلحة ، وفي الوحدات الفعالة منها بشكل خاص ، فانه ليس بمقدور الرجال ، كذلك ، أن يقوموا بدور تربية الطفل كالمرأة ، وعلى نطاق واسع ، وعلى هذا الأساس ، ففي الوقت الذي يتميز الرجل عن

المرأة في الجيش ، تتميز المرأة عليه في تربية الطفل ، وكلاهما أحد الواجبات المركزية في المجتمع .

ان نصيحتي الى كل نساء العراق هي أن يركزن على الطريقة الصحيحة في تناول هذا الموضوع ، والتي تضع الرجل في موقع نفسي وعملي ، يجعله متضامنا مع المرأة في هذا الاتجاه ، وليس معاكسا لها . . والطريقة الصحيحة تكمن في النقاط التي أشرت اليها كما أرى ، وليس في الانشغال باستشهادات ، أو بحجج نستدل بها على أن كل موقع ، وكل واجب يقوم به الرجل تستطيع المرأة أن تنهض به تماما ، كما ينهض به الرجل ، لأن القدرة الذاتية للمرأة الآن في المجتمع ، هي محصلة الظروف الموضوعية الراهنة ، والجوانب الأساسية من النقص فيها تقع المسؤولية فيها على المجتمع ككل ، وليس على المرأة وحدها .

علينا أن نركز على هذا ، ونقول انه متى ما تغيرت الظروف الموضوعية الى أمام ، تغيرت قدرة المرأة تبعا لذلك أيضا ، وبذلك يكون حكمنا صحيحا ، وحجتنا قوية ، وخسارتنا من المجتمع ، وفيه تكون قليلة كذلك . ويجب أن ينصب تركيزنا ، في العمل والتثقيف ، على تغيير الظروف الموضوعية ، ببرنامج واضح ، مرتبط ارتباطا صميميا بالأهداف الاستراتيجية ومنطلقا من الأساس المبدئي للحزب الذي يقود الثورة والمجتمع ـ حزب البعث العربي الاشتراكي .

ان الحديث عن الدور التاريخي للمرأة ، مع حساب دورها العملي ، في اطاره الصحيح في المراحل المتعاقبة ، المرتبطة بالظروف الموضوعية المتطورة بارادة الانسان ، وفق برنامج واضح ، مسألة في غاية الدقة والأهمية ، يجب أن نعنى بها عناية فائقة . فكيف نعنى بها ؟ .

الحديث عن الدور التاريخي للمرأة وعن تكافؤ حقوقها مع الرجل ، وعن دور المرأة ودور الرجل ، يجري أحيانا بشكل منحرف ، ومن موقعين متباينين لكل منهما اتجاهه الخاص به . . فمرة نندفع بحماس المبادىء ، وبالشكل الذي يجعلنا نسقط من الحساب توفير المستلزمات الموضوعية والعملية لبلوغ أهداف تحرر المرأة وتكافؤها مع الرجل ، وأخرى تحكمنا الظروف الموضوعية القائمة ، وتخضعنا وتقيد حركتنا وتعوقنا عن التقدم الى أمام .

فحين يتجه تحليلنا باتجاه ان موقع المرأة الآن ـ وقدرتها مرتبطان بظروف موضوعية سائدة ، يجب أن نفهم هذه الظروف فهما دقيقا وصحيحا ، وهذا الفهم يجب أن لا يكون منحرفا ، بمعنى أن لا نفهمها لكي نخضع لها ، ولا نفهمها لكي نتخذ منها حججا لمنع التطور ، وانما نفهمها لكي نغيرها الى أمام وفق برنامج ثوري ، نغير ـ من خلاله ، وتبعا لذلك ـ موقع المرأة في المجتمع ودورها التاريخي في بنائه .

القفز من فوق الظروف الموضوعية انحراف ، ونظرة خاطئة . . واتخاذ الظروف الموضوعية مبررا لتعويق العمل والتقدم الى أمام انحراف كذلك ، ان النظرتين اللتين أشرنا اليهما هما منحرفتان ، ويجب أن نتجنبهما ، لأن الحديث فيهما ، ومعالجة مشاكل المجتمع ، ومنها مشاكل المرأة ، وفقا لذلك يحمل نفس المخاطر التي يحملها الحديث على أساس ان نؤجل الاشتراكية ، بحجة ان الظروف الموضوعية لم تتهيأ بعد . ان بعض الناس غير الاشتراكيين يبرزون الظروف الموضوعية وفق طرق وصور خاصة ، بقصد تقوية حجتهم ، لجعلهم يطالبون بايقاف مسيرة الاشتراكية ، بحجة ان الظروف الموضوعية لم تتهيأ بعد . ونستطيع أن نعرف من هو الاشتراكي ، ومن هو غير الاشتراكي من عوامل وظواهر شتى ، أبرزها ان ندرك الفارق بين الناس الذين يشخصون

الظروف الموضوعية ، ويضعون البرنامج الثوري لتغييرها ، واستبدالها بظروف ومستلزمات جديدة ، تهيء الشروط الصحية لتطبيق الاشتراكية ، في خطوتها المطلوبة ، في المكان وفي الزمان ، وبين الناس الذين يخوفون الشعب والمخططين من الخطوة في المكان والزمان ، من خلال اثارة الظروف الموضوعية القائمة التي هي ، في حساباتهم ، لا تقبل التغيير ، اثارة غير صحيحة ، وتضخيم حجمها باسلوب يستهدف التعويق ، وبما يجعل قدرة مصادر التغيير تتردد في الاقدام الى أمام من أجل تغييرها .

إن هذا النوع من الناس ، في الوقت الذي يتحدث عن الظروف الموضوعية ، فهو ، من ناحية اخرى ، يرفض البرنامج الثوري الذي يغير الظروف ، التي تقف حائلا دون تطبيق الاشتراكية . نعم يجب أن نفهم ظروف المجتمع ، لكن تعاملنا معها يجب أن يكون تعاملا ثوريا ، بمعنى أن تتوفر الارادة والنوايا والايمان والخطط ، لتغيير هذه الظروف نحو الأفضل ، لبلوغ الأهداف المنشودة .

القفز من فوق الظروف الموضوعية انحراف ، ونظرة خاطئة . . واتخاذ الظروف والظواهر القائمة مبررا لتعويق العمل الى أمام انحراف كذلك .

يجب أن يكون حديثنا عن المرأة ، ودور المرأة في المجتمع ، حديثا متوازنا ، وان تكون نظرتنا الى هذا الموضوع نظرة متوازنة .

جرت أحاديث هنا ، في هذا المكان ، وفي أماكن اخرى . . مرة طالب بعضكم فيها برفع الوصاية عن المرأة ، باعتبارها بلغت الحد اللازم من النضج وقدرة التصرف ، واخرى طالب البعض الآخر ببقاء الوصاية تحت غطاء ضرورة مراعاة الظروف الخاصة للمرأة ، عند توفير فرص العمل المتساوية بينها وبين الرجل . . مرة نتحدث عنها كمخلوق ضعيف ، مطلوب

رعايته ، واخرى نتحدث عنها كقائد للمجتمع . . مرة نتحدث عن عدم توفر الظروف الخاصة ، كما نسميها ، للمرأة لكي تقوم بواجباتها في الريف وفي المعمل ، وفي بناء الطرق والجسور ، ومرة اخرى نرفض العقلية التي تضع تمايزا «فئويا» بين الرجل والمرأة ، في احتلال فرص العمل ، وفي احتلال فرص الدراسة والتهيؤ . . يجب أن يكون حديثنا عن المرأة ودورها في المجتمع حديثا متوازنا وان تكون نظرتنا الى هذا الموضوع نظرة متوازنة .

لا تتصوروا ان مسألة تدريب النساء على السلاح مثلا ، يمكن أن تمر بشكل عابر ، دون أن تقف عندها القيادة وتدرسها دراسة مستفيضة ، وقد وقفنا وقوفا طويلا عند مسألة انتماء النساء العراقيات الى الجيش الشعبي ، وأخيرا أُقر هذا الانتماء . . وفق أسس . فلماذا أقر في سنة ١٩٧٦ تدريب النساء في الجيش الشعبي ، وعلى نطاق واسع ، ولم يقر في سنة ١٩٧٠ ؟ نحن لم نقف ، ولم نتخلف عن اداء دورنا الثوري والمبدئي في تغيير المجتمع ، لكننا أجلنا الصيغة في الزمان ، لكي نهيء مستلزمات تحقيقها بدون خسارة كبيرة ، وإلا كان بامكاننا تحقيقها عام ١٩٧٠ . . لكن الخسارة التي كانت ستلحق بنا ، كثورة وكحزب ، وبالتالي كمجتمع ، هي كبيرة ، لو تحققت هذه الصيغة سنة ١٩٧٠ أو سنة ١٩٦٩ .

يجب أن لا نوفر للاستعمار فرصته الفنية ، إذ لم يعد بامكان الاستعمار أن يأخذ من الثورة فرصة استراتيجية مباشرة لاستغلالها بالعمل المضاد ، لذلك فانه وعملاءه صاروا يبحثون عن فرص «فنية» من خلال الغفلة ، أو من خلال الأخطاء التي نرتكبها ، سواء في استعجال العمل في الزمن ، وعدم توفير الشروط اللازمة للاخراج الصحيح ، أو في عدم استغلال فرصة العمل التقدم ، والتردد ازاءها عندما تتوفر . انهم يبحثون عن فرص فنية . هو

وعملاؤه في المنطقة ، يريدون خللا فنيا . . يريدون تصرفا خاطئا من الناحية التعبوية «التكتيكية» لكي يوسعوه ويجعلوا منه فرصة ذات نتائج سوقية «استراتيجية» لأغراض التغيير المضاد . فيجب أن لا نوفر له هذه الفرص ، ويجب أن نحكم كل خطوة نقوم بها ، بتصور ان الثورة يجب أن تتقدم ، ولكنها يجب أن تحسب بدقة .

وحول بعض الظواهر التي أشرتم إليها في الجهاز الاداري . . قلنا مرارا ان في هذا الجهاز عقليات متخلفة يمينية ، وعقليات لا زالت لم تستوعب الثورة كروح وكمنطلقات ، فهي إذن لا يمكن أن تتحمس للثورة كسياسات لأغراض التطبيق ، ما دامت لم تستوعب روحها ومنطلقاتها ومفاهيمها المبدئية . نحن نسعى لتغيير بعض الناس بصيغ الاحاطة ، أي أن نجعل من المجتمع في حركته المستمرة وفي انتساب الأكثرية فيه الى الثورة ، عامل تحريك ، لكي تغير العقليات التي لا تنسجم مع الثورة وتشل فاعليتها المشاكسة . وحين لا يجدي اسلوب الاحاطة هذا ، مع بعض العناصر ، وتصر على أن تبقى في موقعها المتخلف ، فستكون عندها عملية تغييرها من موقعها . واخراجها خارج اطار المسيرة ، مسألة حيوية وحاسمة .

ان التركيز على الجانب الذاتي في التقصير مسألة حيوية . . في حين نركز على تقصير المرأة في واجباتها ، وتأتي المبادرة في ذلك من الاتحاد العام لنساء العراق ، كما تناول ذلك التقرير ، فتلك مسألة لا تنطوي على تقليل دور المرأة تاريخيا ، في بنله المجتمع .

هكذا تنظر الثورة الى المرأة في دورها التاريخي ، وهكذا تنظر الى المرأة في خططها السياسية ، المرتبطة بمنطلقاتها المبدئية ، والمعبر عنها خلال المراحل المتلاحقة المتعاقبة ، بصيغ خاصة ، مرتبطة بهذه النظرة .